

المواطنة الفعالة في البيئة الجامعية دراسة تحليلية للوثائق التنظيمية والمقررات والأنشطة

أ.م.د. جميل حامد عطية

jamelhamid50@gmail.com

وزارة التربية/ الكلية التربوية المفتوحة/ مركز الكرخ الدراسي

الملخص

يهدف هذا البحث إلى استكشاف وتحليل كيفية تعزيز مفهوم "المواطنة الفعالة" ضمن البيئة الجامعية، انطلاقاً من الدور المحوري للجامعات في تشكيل وعي الشباب وتأهيلهم ليكونوا أعضاء فاعلين في مجتمعاتهم، تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل عن مدى إسهام الوثائق التنظيمية، والمقررات الدراسية، والأنشطة اللاصفية في الجامعات في بناء وترسيخ قيم وممارسات المواطنة لدى الطلاب. وللإجابة على هذا التساؤل، سعى البحث إلى تحليل الوثائق التنظيمية للجامعة، وتقييم محتوى المقررات الدراسية، ودراسة أثر الأنشطة الطلابية في تنمية المهارات المجتمعية.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم فحص الوثائق الرسمية ومراجعة توصيف المقررات ورصد تقارير الأنشطة الطلابية. وأظهرت النتائج وجود تأكيد على القيم الوطنية في رؤية ورسالة الجامعة، لكن مع وجود فجوة في ترجمتها إلى سياسات تنفيذية واضحة. كما لوحظ أن بعض المقررات تركز على التربية الوطنية، بينما تفتقر تخصصات أخرى لربط محتواها بقضايا المجتمع. وبدا واضحاً أن الأنشطة اللاصفية هي المجال الأكثر خصوبة لممارسة المواطنة، إلا أن المشاركة فيها تظل اختيارية ومحدودة. وبناءً على ذلك، يوصي البحث بضرورة مراجعة اللوائح لضمان تفعيل سياسات داعمة للمواطنة، ودمج مفاهيمها بشكل عرضي في مختلف المقررات الدراسية بدلاً من حصرها في مواد معينة. كما يقترح تشجيع الطلاب على الانخراط في الأنشطة المجتمعية والتطوعية، وتأسيس شراكات فاعلة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني لتوفير فرص عملية للطلاب في مجال خدمة المجتمع. الكلمات المفتاحية: المواطنة الفعالة، البيئة الجامعية، تحليل الوثائق.

Active citizenship in the university environment – an analytical study of organizational documents, curricula, and activities

DR. JAMEEL HAMID ATIYAH

Ministry of Education/ Open Educational College/Al-Karkh Study Centre

Abstract

This research aims to explore and analyze how the concept of "active citizenship" is fostered within the university environment, given the pivotal role of universities in shaping young people's awareness and preparing them to be active members of their communities.

The research problem centers on the question of the extent to which organizational documents, curricula, and extracurricular activities in universities contribute to building and consolidating citizenship values and practices among students. To answer this question, the research sought to analyze university organizational documents, evaluate the content of curricula, and study the impact of student activities on developing civic skills.

The research employed a descriptive–analytical approach, examining official documents, reviewing course descriptions, and monitoring student activity reports.

The results revealed an emphasis on national values in the university's vision and mission, but a gap in translating these values into clear implementation policies. It was also observed that some courses focus on national education, while others lack a connection between their content and societal issues. Extracurricular activities appeared to be the most fertile ground for practicing citizenship, yet participation in them remains optional and limited.

Accordingly, the research recommends reviewing regulations to ensure the implementation of policies that support citizenship and to integrate its concepts across various courses rather than confining them to specific subjects. It also suggests encouraging students to engage in

community and volunteer activities and establishing effective partnerships between the university and civil society organizations to provide students with practical opportunities in community service.

Keywords: active citizenship, university environment, document analysis

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

أولاً: مشكلة البحث.

تتبع مشكلة البحث من ملاحظة وجود انفصال محتمل بين الدور النظري المنوط بالجامعات في إعداد المواطن الفاعل، وبين واقع الممارسات والتطبيقات الفعلية داخل البيئة الجامعية. فعلى الرغم من أن الجامعات تُعرّف نفسها كمؤسسات لتكوين قادة المستقبل والمواطنين الصالحين، إلا أن هذا الهدف السامي قد لا يترجم بشكل واضح وممنهج في مكونات تجربتها اليومية. قد تبقى مفاهيم المواطنة الفعالة حبيسة الشعارات العامة دون أن تتجسد في اللوائح التي تحكم الطالب، أو المحتوى المعرفي الذي يتلقاه، أو الأنشطة العملية التي يشارك فيها.

تتفاقم هذه المشكلة في ظل غياب دراسات تحليلية متكاملة تقيّم مدى حضور قيم وممارسات المواطنة الفعالة عبر مختلف جوانب البيئة الجامعية. فالجهود الحالية قد تركز على جانب واحد دون الآخر، كأن تهتم بالأنشطة الطلابية وتهمل تحليل المقررات، أو العكس، مما ينتج عنه رؤية مجزأة لا تساعد صانعي القرار على فهم الصورة الكاملة.

بناءً على ذلك، تتمحور مشكلة هذا البحث في القصور المحتمل في تجسيد أبعاد المواطنة الفعالة بشكل متكامل ومقصود ضمن الوثائق التنظيمية والمقررات الدراسية والأنشطة الطلابية في البيئة الجامعية.

ويسعى البحث للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: إلى أي مدى تعكس الوثائق التنظيمية والمقررات الدراسية والأنشطة الطلابية في البيئة الجامعية أبعاد المواطنة الفعالة؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما أبعاد المواطنة الفعالة التي ينبغي تضمينها في البيئة الجامعية؟
٢. إلى أي مدى تتضمن الوثائق التنظيمية واللوائح الجامعية (مثل ميثاق حقوق وواجبات الطالب) مبادئ وممارسات المواطنة الفعالة؟
٣. إلى أي مدى تسهم المقررات الدراسية الإلزامية (متطلبات الجامعة) في بناء المعرفة والوعي بقيم ومسؤوليات المواطنة؟

٤. ما الدور الذي تلعبه الأنشطة الطلابية الرسمية (العمل التطوعي والمبادرات المجتمعية) في توفير فرص عملية لممارسة المواطنة الفعالة؟
ثانياً: أهمية البحث.

تُعد الجامعات مؤسسات محورية في بناء المجتمعات الحديثة، إذ يتجاوز دورها حدود التعليم الأكاديمي ونقل المعرفة المتخصصة، ليشمل مهمة أسمى تتمثل في إعداد أجيال من المواطنين الفاعلين القادرين على المشاركة بإيجابية ومسؤولية في تنمية مجتمعاتهم. وفي هذا السياق، تبرز البيئة الجامعية باعتبارها فضاء حيويًا مصغرًا يتدرب فيه الطالب على ممارسة حقوقه، وتحمل مسؤولياته، وتطوير مهاراته المدنية والاجتماعية. من هنا، يكتسب مفهوم المواطنة الفعالة في البيئة الجامعية أهمية بالغة، كونه يعبر عن قدرة الطالب على أن يكون عضوًا مؤثرًا ومشاركًا وبنّاءً داخل مجتمعه الجامعي، تمهيدًا لأداء الدور ذاته على مستوى الوطن.

إن المواطنة الفعالة لا تنشأ من فراغ، بل هي نتاج منظومة متكاملة من القيم والسياسات والممارسات التي تتبناها المؤسسة التعليمية بوعي وتخطيط. فالجامعة من خلال وثائقها التنظيمية التي تحدد الحقوق والواجبات، ومقرراتها الدراسية التي تبني الوعي وتصل الفكر النقدي، وأنشطتها الطلابية التي توفر منصات للممارسة والتفاعل، تشكل الإطار الحاكم الذي يمكن من خلاله تعزيز أو إعاقة تنمية هذه المواطنة.

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بأدوار الجامعة التربوية والاجتماعية، إلا أن هناك فجوة بحثية تتعلق بتحليل مدى تجسيد مفاهيم المواطنة الفعالة بشكل ممنهج ومتكامل ضمن الهيكل المؤسسي للجامعات. فغالبًا ما تكون الجهود مبذولة في هذا الإطار مجزأة أو غير مقصودة، مما يستدعي الحاجة إلى دراسة تحليلية عميقة تكشف عن مدى حضور هذه المفاهيم في الخطاب والممارسة الرسمية للجامعة.

لذلك، يأتي هذا البحث لتسليط الضوء على هذا الجانب الحيوي. والذي يسعى إلى تفكيك وتحليل ثلاثة مكونات أساسية في البيئة الجامعية: الوثائق التنظيمية مثل ميثاق حقوق وواجبات الطلاب، واللوائح التأديبية، والمقررات الدراسية خاصة متطلبات الجامعة الإلزامية ذات الطابع الإنساني والثقافي، والأنشطة الطلابية مثل العمل التطوعي، والمبادرات المجتمعية، بهدف الكشف عن مدى تضمينها وتفعيلها لأبعاد المواطنة الفعالة، وتحديد نقاط القوة ومجالات التحسين الممكنة. ومن شأن هذا البحث أن يقدم رؤية شاملة لصانعي السياسات التعليمية والقائمين على إدارة الجامعات حول كيفية بناء بيئة جامعية أكثر تحفيزًا على الممارسة المواطنة المسؤولة.

١. الأهمية النظرية:

١. يسهم البحث دراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بدور التعليم العالي في التنمية المجتمعية، من خلال تقديم إطار تحليلي متكامل لتقييم المواطنة الفعالة في سياق البيئة الجامعية.

٢. يقدم البحث رؤية نقدية للمفاهيم المجردة للمواطنة عبر ربطه بممارسات مؤسسية قابلة للقياس والتحليل (الوثائق، المقررات، الأنشطة)، مما يضيف عمقا تطبيقيا للنقاشات النظرية.

٣. يؤسس البحث لبحوث مستقبلية يمكن أن تبني على نتائجها، كأن تدرس أثر هذه المكونات على سلوكيات الطلاب الفعلية، أو تقارن بين جامعات مختلفة في مدى تفعيلها للمواطنة.

٢. الأهمية العملية:

١. تزود نتائج البحث صانعي السياسات التعليمية والقائمين على إدارة الجامعات بأداة تشخيصية واضحة، تكشف لهم عن مواطن القوة والضعف في منظومتهم الحالية لتعزيز المواطنة.

٢. تقدم توصيات عملية ومحددة يمكن للجامعات تبنيها لتطوير وثائقها التنظيمية، وتحديث مقرراتها، وتصميم أنشطتها الطلابية لجعلها أكثر فاعلية في بناء شخصية الطالب المواطن.

٣. تساعد في توجيه الجهود نحو تكامل السياسات، بحيث لا تكون جهود تعزيز المواطنة معزولة في إدارة واحدة (كشؤون الطلاب)، بل تصبح ثقافة مؤسسية شاملة تشارك فيها الإدارات الأكاديمية والتنظيمية.

ثالثا: أهداف البحث.

١. الكشف عن درجة حضور أبعاد المواطنة الفعالة في الوثائق التنظيمية والمقررات الدراسية والأنشطة الطلابية بالبيئة الجامعية.

٢. بناء إطار نظري يحدد أبعاد المواطنة الفعالة المنشودة في البيئة الجامعية (مثل: المشاركة، المسؤولية المجتمعية، احترام التنوع، التفكير النقدي، المساواة).

٣. تحليل محتوى الوثائق التنظيمية واللوائح الطلابية لتحديد مدى تضمينها لمبادئ المواطنة الفعالة.

٤. فحص أهداف ومحتويات عينة من المقررات الدراسية الإجبارية لتقييم مدى إسهامها في تعزيز الوعي والمعرفة المرتبطة بالمواطنة.

٥. استعراض وتحليل أهداف وهياكل الأنشطة الطلابية الرسمية للكشف عن الفرص العملية التي تتيحها لممارسة المواطنة.

٦. الخروج بتوصيات محددة لتطوير مكونات البيئة الجامعية بما يعزز من تكوين المواطن الفاعل.

رابعا: مفاهيم البحث الأساسية.

1. المواطنة الفعالة (Effective Citizenship)

يتجاوز مفهوم المواطنة الفعالة (Active Citizenship) حدوده التقليدية التي تحصره في إطار الحقوق والواجبات التي يقرها القانون، ليرتقي إلى مستوى المشاركة الواعية والفاعلة من قبل الفرد في الشأن العام. إنها تمثل حالة من الانتماء الإيجابي الذي يحفز الفرد على توظيف معارفه ومهاراته للمساهمة في رقي مجتمعه. وفي هذا الإطار، عرّفها "بيرنارد كريك" (Bernard Crick) بأنها منظومة المعرفة والمهارات والفهم التي تمكن الأفراد من أداء دورهم الكامل في المجتمع. (Crick, 2000, p. 21) كذلك، يؤكد الباحثون العرب على هذا البعد التطبيقي، إذ يصفها "علي وطفة" بأنها الترجمة العملية لمشاعر الولاء والانتماء، والتي تتجسد في سلوك وإع ومشاركة إيجابية في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية، مما يؤسس لصلة وثيقة بين الوجدان الداخلي والممارسة الفعلية.

يتبنى البحث الحالي منظوراً للمواطنة الفعالة يقوم على تكامل عدة أبعاد، مستلهمةً ذلك من التصنيف الذي قدمه "جويل ويستهايمر" و"جوزيف كاهن" لأنماط المواطنين، والذي يضع في قمته المواطن الموجه نحو العدالة. (Westheimer & Kahne, J, 2004, p. 241) يتميز هذا النمط من المواطنين بالسعي إلى فهم الأسباب الجذرية للمشكلات المجتمعية بدلاً من التعامل مع أعراضها فقط، وهو ما يتناغم مع التوجهات العربية الحديثة الداعية إلى مواطنة نقدية وبناءة. ولأغراض بناء نموذج تحليلي إجرائي، تُعرّف المواطنة الفعالة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة متداخلة: (Citizenship and Education in Twenty-eight Countries: Civic Knowledge and Engagement at Age Fourteen. IEA., 2001, pp. 33-35)

1. البُعد المعرفي (المعرفة المدنية) ويشمل الإلمام بالحقوق والواجبات وفهم هياكل المجتمع وآليات عمله.
2. البُعد المهاري (المهارات المدنية) ويتضمن القدرة على التفكير النقدي، والتواصل الفعال، وحل المشكلات.
3. البُعد القيمي-السلوكي (القيم المدنية) ويتمثل في استيعاب قيم كالمسؤولية المجتمعية، واحترام التنوع، والالتزام بالصالح العام، وترجمتها إلى سلوك.

2. البيئة الجامعية (University Environment)

لا يمكن اختزال البيئة الجامعية في كونها حيزاً مادياً لتلقي المعرفة، بل هي بمثابة نظام بيئي متكامل ((Ecosystem) ومناخ شامل له تأثيره العميق في صياغة هوية الطالب وتوجيه سلوكياته. وقد عرّف كل من "فؤاد أبو حطب" و"آمال صادق" هذه البيئة بأنها الإطار الكلي الذي تجري ضمنه التفاعلات بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والإداريين، بكل ما يتضمنه من

بنى تنظيمية أكاديمية واجتماعية وثقافية تترك أثرها على خبرات الطلبة ونماذجهم (حطب، و صادق، ٢٠٠٣، صفحة ٤١٢). ويشمل هذا النظام كافة المؤثرات المحيطة بالطالب، انطلاقاً من الفصول الدراسية، ومروراً بالديناميكيات الاجتماعية، ووصولاً إلى السياسات والأنظمة التي تحكم مسيرته اليومية.

وفي هذا السياق، شدّد "ألكسندر أستين" (Alexander Astin) في نظريته حول "انخراط الطالب" (Student Involvement) على وجود علاقة طردية بين مقدار تعلم الطالب وتطوره الشخصي وبين جودة وكثافة انخراطه في بيئته الجامعية (Astin, 1984, p. 297). وعليه، تتبنى هذه الدراسة منظوراً يعتبر البيئة الجامعية الحاضنة الرئيسية التي يمكن من خلالها غرس ممارسات المواطنة الفعالة وتنميتها، وذلك عبر تحليل مكوناتها المحورية الثلاثة: الوثائق التنظيمية التي تضع الإطار الرسمي، والمقررات الدراسية التي تبني الوعي، والأنشطة الطلابية التي تتيح فرص الممارسة.

٣. تحليل الوثائق (Document Analysis)

يتبنى البحث الحالي منهج تحليل الوثائق، والذي يُعد عملية منظمة تستهدف المراجعة والتقييم المنهجي للوثائق، سواء كانت في صورتها المطبوعة أم الإلكترونية. ويُعرف هذا المنهج في الأدبيات البحثية العربية، في جانبه الكيفي، بمصطلح "تحليل المحتوى"، والذي يصفه "سمير محمد حسين" بأنه أسلوب بحثي يسعى إلى الوصف الموضوعي والمنظم، الكمي والكيفي، لمضمون مادة الاتصال (حسين، ٢٠٠٥، صفحة ٣٤). ورغم أن هذا التعريف يركز على مواد الاتصال، فإن نطاق تطبيقه يتسع ليشمل مختلف السجلات والوثائق الرسمية.

يتميز هذا المنهج بطبيعته غير التفاعلية (Non-reactive) في جمع البيانات، إذ إن الوثائق لا تتأثر بوجود الباحث، مما يضيف على عملية التحليل درجة عالية من الموضوعية (Bowen, 2009, p. 27). وفي سياق هذا البحث، سيوظف تحليل الوثائق كأداة لفحص ثلاثة أنواع من المصادر (الوثائق التنظيمية، وثائق المقررات، ووثائق الأنشطة)، بهدف استكشاف واستخلاص القيم والمعايير، الضمنية والصريحة، المرتبطة بمفهوم المواطنة الفعالة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

أولاً: المواطنة الفعالة كإطار للتحليل.

لتحويل مفهوم "المواطنة الفعالة" من فكرة نظرية مجردة إلى أداة تحليلية قابلة للتطبيق، لا بد من تفكيكه إلى أبعاد ومؤشرات محددة وواضحة. فهذه الأبعاد ستشكل الإطار المرجعي الذي سيتم في ضوئه فحص الوثائق التنظيمية والمقررات الدراسية والأنشطة الطلابية. بناءً على مراجعة الأدبيات التربوية والاجتماعية في هذا المجال، يمكن استخلاص ثلاثة أبعاد رئيسية متكاملة

تشكل مجتمعةً جوهر المواطنة الفعالة في البيئة الجامعية، وهي البُعد المعرفي (المعرفة المدنية)، والبُعد المهاري (المهارات المدنية)، والبُعد القيمي-السلوكي (القيم والمشاركة المدنية).

١. البُعد المعرفي: المعرفة المدنية (Civic Knowledge)

يُشكّل الوعي شرطاً مسبقاً لأي ممارسة مواطنة فاعلة. فمن غير الممكن للطالب أن يصبح عنصراً مؤثراً ما لم يمتلك فهماً عميقاً للبيئة المحيطة به، سواء على مستوى مجتمعه الجامعي المصغر أو على مستوى الوطن الأوسع. يمثل هذا البُعد المعرفي الركيزة المعلوماتية التي تنطلق منها المواطنة. وفي هذا السياق، يشدد عبد الله البريدي على أن المواطنة الأصيلة تبدأ من خلال "المعرفة بالحقوق والواجبات، وفهم آليات المشاركة وقنواتها، والإلمام بتاريخ المجتمع وقضاياها المعاصرة (البريدي، ٢٠١٢، صفحة ٩٧)، مما يؤكد أن المعرفة هي التي تسبق الممارسة وتمنحها التوجيه الصحيح.

وبناءً على ذلك، يسعى البحث الحالي إلى رصد المؤشرات الدالة على ترسيخ المعرفة المدنية، والتي تشمل بشكل أساسي:

- الإلمام بالحقوق والواجبات: مدى تعريف الطلاب بحقوقهم الأكاديمية والشخصية، وفي المقابل، واجباتهم ومسؤولياتهم تجاه المنظومة الجامعية.
- فهم الهياكل والأنظمة مدى شفافية الوثائق في شرح آليات عمل الهيئات الجامعية (كالاتحادات الطلابية واللجان التأديبية)، وتوضيح المسارات المتاحة لتقديم الشكاوى والاقتراحات.
- الوعي بالقضايا المجتمعية: مدى تناول المقررات الدراسية لموضوعات تتصل بالتحديات الوطنية والمجتمعية الراهنة (كالتنمية المستدامة، والتعددية الثقافية، والعدالة الاجتماعية).

٢. البُعد المهاري: المهارات المدنية (Civic Skills)

لا تبلغ المواطنة تمامها بمجرد امتلاك المعرفة النظرية، بل تقتضي حياة المهارات التي تمكن الفرد من ترجمة هذه المعرفة إلى فعل مؤثر. يمكن تعريف المهارات المدنية بأنها الأدوات الإجرائية التي يوظفها الطالب للتفاعل الإيجابي مع محيطه والمساهمة في تطويره. ويؤكد بيرنارد كريك (Bernard Crick) على هذا الجانب الأدائي، مشيراً إلى أن المواطنة الفعالة تستلزم امتلاك مهارات "للتعبير عن الذات، وللاستماع للآخرين، وللنقاش والوصول إلى حلول وسط (Crick, 2000, p. 54).

وفي السياق العربي، يقيم مصطفى حجازي "صلة وثيقة بين مفهوم التمكين وامتلاك مهارات الفعل الاجتماعي، حيث يرى أن الإنسان المقهور هو ذلك الذي فقد القدرة على المبادرة والتأثير في واقعه. وعليه، فإن عملية تنمية المهارات لا تعد هدفاً بحد ذاتها فحسب، بل هي عملية تحريرية تعيد للفرد فاعليته وقدرته على المشاركة (حجازي، ٢٠٠٥، صفحة ١٨٨).

وعليه، سيركز البحث على رصد المهارات الآتية:

- التفكير النقدي وحل المشكلات: مدى تشجيع المقررات والأنشطة للطلاب على تحليل المعلومات بموضوعية، وتقييم الحجج، وتطوير حلول مبتكرة للمشكلات.
- التواصل والحوار: مدى إتاحة فرص للنقاش البناء، واحترام الرأي الآخر، والقدرة على عرض الأفكار بوضوح وإقناع.
- العمل الجماعي والقيادة: مدى تصميم الأنشطة والمشاريع الأكاديمية لتعزيز قدرة الطلاب على العمل ضمن فريق، وتوزيع الأدوار، وتحمل مسؤولية جماعية.

٣. البُعد القيمي - السلوكي: القيم والمشاركة المدنية (Civic Values & Engagement)

يجسد هذا البعد التكامل بين المكون الوجداني والمكون العملي للمواطنة، حيث يجمع بين تبني الفرد لمنظومة قيمية موجهة نحو الصالح العام، وبين القدرة على ترجمة هذه القيم إلى سلوك ومشاركة فعلية. فالقيم تؤدي وظيفة البوصلة الأخلاقية التي توجه تصرفات المواطن، في حين تمثل المشاركة التجلي الحقيقي لتلك المنظومة القيمية على أرض الواقع. وقد أكدت الدراسة الدولية الواسعة التي أجرتها (IEA) على أن الهدف من تعليم المواطنة يجب أن يركز على تنمية "التصرفات المؤيدة للديمقراطية والمشاركة الاجتماعية" لدى الأجيال الناشئة (Citizenship and Education in Twenty-eight Countries: Civic Knowledge and Engagement at Age Fourteen, 2001, p. 141).

ومن منظور عربي، يبرز محمد عابد الجابري أهمية بناء كتلة تاريخية تستوعب قيم المواطنة كشرط أساسي للنهضة، مؤكداً أن قيماً مثل "العقلانية والديمقراطية" لا تمثل زخارف فكرية، بل هي ضرورات عملية لا غنى عنها لتقدم المجتمع (الجابري، ١٩٩٦، صفحة ١١٢) وبناءً عليه، سيقوم التحليل بالبحث عن مؤشرات تدل على تعزيز هذا البعد، ومنها:

- قيم المسؤولية المجتمعية: مدى التأكيد في الوثائق والأنشطة على واجب الطالب تجاه مجتمعه المحلي والوطني، وتشجيع المبادرات التي تخدم الصالح العام.
- قيم احترام التنوع وقبول الآخر: مدى حضور نصوص وممارسات تدعو إلى احترام الاختلافات الثقافية والفكرية والدينية، ونبذ كافة أشكال التمييز.
- فرص المشاركة الفعلية: مدى توفر قنوات وآليات حقيقية لمشاركة الطلاب في صنع القرار (عبر الاتحادات الطلابية)، وفي العمل التطوعي، وفي تنظيم المبادرات المجتمعية داخل الحرم الجامعي وخارجه.

ثانياً: نظريات حول دور الجامعة في بناء المواطنة.

لم تكن الجامعة عبر تاريخها مجرد مركز لنقل المعرفة الأكاديمية، بل كانت دائماً ساحة رئيسة لتشكيل الفكر والقيم، وبالتالي، تلعب دوراً محورياً في بناء شخصية المواطن. تختلف النظريات

ووجهات النظر حول طبيعة هذا الدور وحدوده، ويمكن تصنيفها ضمن ثلاثة اتجاهات رئيسية: الاتجاه الليبرالي الإنساني، والاتجاه النقدي الاجتماعي، والاتجاه التشاركي العملي.

١. الاتجاه الليبرالي الإنساني (The Liberal-Humanistic Approach)

يتبنى الاتجاه الليبرالي الكلاسيكي منظوراً يرى الجامعة فضاءً لتنمية المَلَكات العقلية وتوسيع الآفاق الفكرية، ويعتبر أن المواطنة الصالحة هي أثر طبيعي وثمره ثانوية للتعليم الحر. وفقاً لهذا التصور، لا يتمثل دور الجامعة في تدريس المواطنة بشكل مباشر ومقصود، بل في تزويد الطالب بالمعرفة الشاملة والقدرة على التفكير النقدي، مما يؤدي به تلقائياً ليصبح مواطناً أفضل. ويُعد "جون هنري نيومان" (John Henry Newman) أبرز ممثلي هذا الفكر في كتابه "فكرة الجامعة"، حيث يجادل بأن الغاية الأسمى للتعليم الجامعي هي "صقل العقل" وتكوين شخصية "السيد" (Gentleman)، الذي يتسم باتساع الأفق والاعتزان الفكري؛ وهي سمات أساسية للمواطن الصالح. (Newman, 1996, p. 85)

ويتردد صدى هذا الفكر في السياق العربي لدى "طه حسين"، خاصة في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر"، إذ أقام صلة مباشرة بين التعليم الجامعي القائم على الحرية الفكرية والبحث العلمي، وبين قدرة الأمة على تأسيس ديمقراطية حقيقية وتنشئة مواطنين أحرار. فالمواطنة عند طه حسين لم تكن نتيجة للتلقين، بل هي نتاج طبيعي لـ"العقل المستنير" الذي لا يمكن أن يتشكل إلا في رحاب جامعة حرة ومستقلة (طه، ١٩٦٨، صفحة ١٢١). انطلاقاً من هذا المنظور، فإن مجرد توفير بيئة أكاديمية غنية بمقررات الفنون والعلوم الإنسانية وتشجيع النقاش الحر يُعتبر مساهمة كافية لبناء المواطن الصالح.

٢. الاتجاه النقدي الاجتماعي (The Critical-Social Approach)

يقدم الاتجاه النقدي (Critical Pedagogy) رؤية أكثر جذرية، فهو لا يتعامل مع الجامعة كمؤسسة محايدة، بل يراها ساحة للصراع الاجتماعي ومرآة تعكس علاقات القوة القائمة في المجتمع. من هذا المنطلق، لا يمكن لدور الجامعة أن يقتصر على التعليم الحر المنفصل عن الواقع، بل يتوجب عليها أن تضطلع بدور فاعل في نقد البنى الاجتماعية القائمة وتوعية الطلاب بالقضايا المرتبطة بالعدالة والمساواة. ويبرز في هذا السياق فكر "هنري جيرو" (Henry Giroux)، الذي يدعو إلى تحويل الجامعة إلى "فضاء عام ديمقراطي" (Democratic Public Sphere)، تكون مهمته "تخريج طلاب لديهم القدرة على التفكير النقدي وتحدي علاقات القوة غير المتكافئة". (Giroux, 2004, p. 57)

وعلى الصعيد العربي، قدم "هشام شرابي" في كتابه "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي" تحليلاً نقدياً عميقاً للمؤسسات، ومن ضمنها المؤسسات التعليمية، بوصفها أدوات تعيد إنتاج علاقات التبعية والخضوع. وبناءً على ذلك، فإن الدور التحرري للجامعة لا يكمن في

مجرد نقل المعرفة، بل في تفكيك "البنى البطركية" المهيمنة على الفكر والممارسة، وتزويد الطلاب بالأدوات النقدية التي تمكنهم من فهم واقعهم والعمل على تغييره (هشام، ١٩٨٩، صفحة ٤٥). وفقاً لهذا الاتجاه، يصبح لزاماً على الجامعة أن تدمج قضايا العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، ومقاومة التمييز في صميم مناهجها وأنشطتها، بهدف تكوين المواطن النقدي.

٣. الاتجاه التشاركي العملي (The Practical-Participatory Approach)

يركز الاتجاه البراغماتي التجريبي على الممارسة والفعل باعتبارهما جوهر عملية تعلم المواطنة. فمن وجهة نظر هذا الاتجاه، تظل المعارف والقيم مفاهيم مجردة ما لم يتم تحويلها إلى خبرة عملية ومشاركة حقيقية. ويُعد "جون ديوي (John Dewey) أحد أبرز رواد هذا الفكر، حيث تتطرق فلسفته من مقولته الشهيرة بأن "الديمقراطية يجب أن تولد من جديد في كل جيل، والتعليم هو قابلتها (Dewey, 1988, p. 115). فبالنسبة لديوي، لا تُكتسب الديمقراطية والمواطنة من الكتب فحسب، بل يجب أن تُعاش وتُمارس داخل المؤسسة التعليمية عبر إشراك الطلاب في إدارة شؤونهم الخاصة والمساهمة في حل مشكلات مجتمعهم.

وقد تبنت العديد من الجامعات المعاصرة هذا المنطق تحت مظلة "المشاركة المجتمعية للجامعة" (University's Civic Engagement). وفي هذا السياق، شدد "التقرير العربي للتنمية الإنسانية" (٢٠٠٣) على أن بناء "مجتمع المعرفة" يستلزم وجود مؤسسات تعليمية لا تتعزل عن محيطها المجتمعي، بل تتفاعل معه وتدمج طلابها في قضاياها التنموية (الإيماني، ٢٠٠٣، صفحة ٧٢). وعليه، فإن دور الجامعة، وفقاً لهذا التصور، يتجسد في خلق فرص منظمة للطلاب للانخراط في الأنشطة الطلابية، والعمل التطوعي، والمشاركة في مشاريع "التعلم بالخدمة". تعمل هذه المشاريع على ربط المحتوى الأكاديمي النظري بخدمة المجتمع، مما يحول البيئة الجامعية إلى مختبر حقيقي لممارسة المواطنة الفعالة.

ثالثاً: دراسات سابقة.

حظي موضوع المواطنة ودور المؤسسات التعليمية في تعزيزها باهتمام واسع في الأدبيات التربوية والاجتماعية. ولتحديد موقع الدراسة الحالية من هذه الجهود البحثية، سيتم عرض الدراسات السابقة وتصنيفها ضمن ثلاثة محاور رئيسية: دراسات تناولت المواطنة لدى طلاب الجامعة بشكل عام، ودراسات ركزت على أحد مكونات البيئة الجامعية (كالمقررات أو الأنشطة)، وأخيراً، دراسات استخدمت منهج تحليل الوثائق في سياقات مشابهة.

١. دراسات تناولت واقع المواطنة لدى طلاب الجامعة.

ركز عدد كبير من الدراسات على قياس درجة امتلاك طلاب الجامعة لقيم المواطنة وممارستها من خلال استبانات ومقاييس. من أبرز هذه الدراسات دراسة "فيكتوريا هارت" وآخرون (Victoria Hurtado, et al., 2012) التي فحصت عينة ضخمة من طلاب الجامعات

الأمريكية، ووجدت أن الخبرات التي تتضمن تفاعلاً مع التنوع (Diversity Experiences) والانخراط في الحوارات الصعبة حول القضايا الاجتماعية هي من أقوى العوامل المنبئة بتمتية المهارات والقيم المدنية لدى الطلاب -Hurtado, Alvarez, C. L., , Guillermo- (Wann, C., , Cuellar, M., & Arellan., 2012, pp. 41-122).

وفي السياق العربي، قامت دراسة "عدنان العبد الله" (٢٠١٨) بتقييم درجة ممارسة طلبة جامعة الكويت لأبعاد المواطنة الفعالة. توصلت الدراسة إلى أن الطلبة يمتلكون درجة عالية من الشعور بالانتماء الوطني، ولكن بدرجة متوسطة في أبعاد المشاركة المجتمعية والسياسية، وأوصت بضرورة تفعيل دور الجامعة في توفير قنوات للمشاركة العملية (عدنان، ٢٠١٨، الصفحات ٤٥٥-٤٨٠).

تتشابه هذه الدراسات مع الدراسة الحالية في اهتمامها بالمواطنة الفعالة في البيئة الجامعية، لكنها تختلف عنها في المنهجية والأداة. فبينما اعتمدت تلك الدراسات على قياس تصورات الطلاب وسلوكياتهم المبلغ عنها ذاتياً (Self-reported) عبر الاستبانات، تركز الدراسة الحالية على تحليل السياسات والممارسات المؤسسية (الوثائق، المقررات، الأنشطة) التي يُفترض أنها تشكل تلك التصورات والسلوكيات، مما يقدم زاوية تحليل مختلفة وأكثر عمقاً.

٢. دراسات ركزت على أحد مكونات البيئة الجامعية.

بحثت العديد من الدراسات في أثر مكون واحد من مكونات البيئة الجامعية على تعزيز المواطنة. على سبيل المثال، قامت دراسة إليزابيث هولاندر وجون إيكين ٢٠٠٤ بتحليل برامج "التعلم بالخدمة في عدد من الجامعات، وأثبتت أن هذه البرامج، عندما يتم تصميمها بشكل جيد عبر ربطها بالمقررات الأكاديمية وإتاحة فرصة للتأمل والتفكير، تسهم بشكل كبير في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والمهارات المدنية لدى الطلاب. (Hollander, 2004, pp. 23-45).

عربياً، تناولت دراسة "فاطمة الزهراء سالم" (٢٠١٥) محتوى مقررات "حقوق الإنسان" في الجامعات المصرية، وحللت مدى إسهامها في نشر ثقافة المواطنة. خلصت الدراسة إلى أن المقررات، رغم أهميتها، غالباً ما تُقدم بشكل نظري ومجرد يفتقر إلى ربط المفاهيم بواقع الطالب وحياته اليومية، مما يحد من تأثيرها الفعلي (الزهراء، ٢٠١٥، الصفحات ١١٥-٢٥٠).

تتقاطع هذه الدراسات مع الدراسة الحالية في تركيزها على مكونات البيئة الجامعية. لكن ما يميز الدراسة الحالية هو أنها لا تكتفي بتحليل مكون واحد بمعزل عن غيره، بل تتبنى نظرة تكاملية وشاملة، حيث تحلل العلاقة والاتساق بين ثلاثة مكونات محورية (الوثائق التنظيمية، المقررات، الأنشطة). فهذه النظرة الشاملة تسمح بالكشف عن مدى وجود "ثقافة مؤسسية" داعمة للمواطنة، أو ما إذا كانت الجهود مجرد مبادرات معزولة وغير متنسقة.

٣. دراسات استخدمت تحليل الوثائق.

استخدم منهج تحليل الوثائق لدراسة السياسات التعليمية في سياقات مختلفة. ومن الأمثلة على ذلك دراسة "جلين بوين" (Glenn A. Bowen, 2009)، التي قدمت إطارًا لكيفية استخدام تحليل الوثائق كمنهج بحثي نوعي، مطبقًا إياه على وثائق إحدى الجامعات لتقييم مدى التزامها بقيم التنوع والشمول. أظهرت الدراسة كيف يمكن للوثائق الرسمية أن تكشف عن القيم المؤسسية المعلنة، وأحيانًا التناقض بينها وبين الممارسات الفعلية. (Bowen, 2009, p. 38)

وفي دراسة عربية قريبة من الموضوع، استخدمت "نضال الطناني" (٢٠١٩) منهج تحليل المحتوى لفحص أهداف ورسالة ورؤية عدد من الجامعات الفلسطينية، بهدف الكشف عن مدى تضمينها لمفاهيم المسؤولية المجتمعية. وجدت الدراسة أن هذه المفاهيم حاضرة بقوة في الخطاب الرسمي للجامعات، لكنها دعت إلى إجراء بحوث مستقبلية تبحث في مدى ترجمة هذا الخطاب إلى ممارسات فعلية (نضال، ٢٠١٩، الصفحات ١٦٠-١٧٥).

يستفيد البحث الحالي من هذه الدراسات في تبنيها لمنهج تحليل الوثائق كأداة رئيسة، ولكنها تتوسع في نطاق التحليل. فبدلاً من الاقتصار على وثائق السياسات العليا (كالرؤية والرسالة)، تقوم الدراسة الحالية بتحليل وثائق أكثر إجرائية وتأثيراً مباشراً على تجربة الطالب اليومية، وهي اللوائح التنظيمية، توصيفات المقررات، ووثائق الأنشطة الطلابية. هذا التوسع يهدف إلى سد الفجوة التي أشارت إليها دراسة الطناني، والانتقال من تحليل الخطاب إلى تحليل الأداة والممارسة الموثقة.

الفصل الثالث

منهجية البحث التحليلية

أولاً: منهجية البحث وإجراءاته.

يمثل هذا الفصل الخريطة الإجرائية التي اتبعتها البحث لتحقيق أهدافه والإجابة عن أسئلته بموضوعية وعمق. ويشمل ذلك تحديداً دقيقاً لمنهج البحث، ومجتمع البحث وعينته، وأداة البحث وكيفية بنائها، والخطوات التفصيلية التي تم اتباعها في عملية جمع البيانات وتحليلها.

١. منهج البحث.

لتحقيق الغاية المرجوة من البحث والمتمثلة في الكشف عن درجة حضور أبعاد المواطنة الفعالة في ممارسات البيئة الجامعية الموثقة، تبنى البحث المنهج الكيفي (Qualitative Approach). وتحديداً تم استخدام منهج تحليل المحتوى الكيفي (Qualitative Content Analysis) كإطار إجرائي أساسي.

يُعرف تحليل المحتوى الكيفي بأنه منهج بحثي يهدف إلى الوصف المنظم والتفسيري لمحتوى مادة معينة، من خلال تحديد فئات تحليلية واستخلاص النتائج منها بطريقة غير كمية

(Schreier, 2012, p. 1). وقد تم اختيار هذا المنهج لكونه الأكثر ملاءمة لطبيعة هذا البحث، وذلك للأسباب الآتية:

١. يسمح المنهج الكيفي بالتعمق في تفسير المعاني الصريحة والضمنية في النصوص، وهو أمر جوهري للكشف عن قيم واتجاهات قد لا تكون مذكورة بشكل مباشر، مما يتجاوز مجرد الرصد الكمي للتكرارات.

٢. يساعد هذا المنهج على فهم المؤشرات ضمن سياقها الأصلي في الوثيقة، مما يمنح التفسير ثراءً ودقة أكبر. على سبيل المثال، كلمة (المشاركة) قد تحمل معنى مختلفاً في لائحة تأديبية مقارنة بوثيقة تعريفية لنادٍ طلابي.

٣. تتطلب أسئلة البحث (إلى أي مدى، وما الدور، وكيف) إجابات وصفية وتفسيرية مركبة، وهو ما يوفره المنهج الكيفي بفعالية، على عكس المنهج الكمي الذي يركز على العلاقات الارتباطية والسببية الرقمية.

٢. مجتمع البحث وعينته.

يتكون مجتمع البحث من كافة الوثائق الرسمية التي تشكل الإطار التنظيمي والأكاديمي والنشاطي للبيئة الجامعية في [الكلية التربوية المفتوحة/ مركز الكرخ الدراسي] للعام الدراسي 2025-2026. ونظراً لاتساع حجم هذا المجتمع، تم اللجوء إلى العينة القصدية ((**Purposive Sampling**، حيث يتم اختيار الحالات الأكثر ثراءً بالمعلومات والأكثر تمثيلاً لظاهرة المدروسة (Patton, 2015, p. 264).

وقد تم اختيار العينة بناءً على معيارين :

- التأثير المباشر على تجربة الطالب.
 - تغطية الأبعاد الثلاثة للبحث (التنظيمي، الأكاديمي، النشاطي).
- وتتكون عينة البحث النهائية من المكونات الآتية:

١. عينة الوثائق التنظيمية (: **The Regulatory Corpus**)

● لائحة حقوق وواجبات الطالب: لكونها العقد الرسمي الذي يحدد الإطار العام لعلاقة الطالب بالمؤسسة.

● لائحة المخالفات والجزاءات الطلابية (اللائحة التأديبية): لأنها ترسم حدود السلوك المقبول وتكشف عن القيم الأخلاقية التي تسعى الجامعة لفرضها.

● لائحة تنظيم الأنشطة الطلابية: لكونها الوثيقة الحاكمة لقنوات المشاركة الطلابية الرسمية.

٢. عينة المقررات الدراسية (: **The Curricular Corpus**)

تم اختيار عينة قصدية موسعة من المقررات الأساسية التي يدرسها طالب قسم الإدارة التربوية عبر مراحلها الدراسية الأربع. تم اختيار هذه المقررات لتغطيتها نطاقاً واسعاً من الأبعاد المتصلة

بالمواطنة الفعالة: المسؤولية المجتمعية والبيئية، الوعي بالحقوق، المهارات النقدية، فهم الذات والآخر، والممارسة الإدارية الرشيدة. تشمل العينة المقررات الآتية:

- التربية البيئية (للمرحلة الأولى): لتحليل مدى مساهمته في بناء قيمة المسؤولية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة.
 - الديمقراطية وحقوق الإنسان (للمرحلة الأولى): لكونه المقرر الأكثر ارتباطا مباشرا بالأبعاد المعرفية والقيمية للمواطنة (الحقوق والواجبات، المشاركة، احترام التعددية).
 - المناهج والكتب المدرسية (للمرحلة الثانية): لفحص كيف يتم إعداد الطالب (كممارس تربوي مستقبلي) لتحليل ونقد وتطوير المحتوى التعليمي الذي يشكل وعي الأجيال القادمة.
 - الإدارة الصفية والمدرسية (للمرحلة الثانية): لتحليل دوره في إكساب الطالب مهارات إدارة المجموعات، حل النزاعات، وخلق بيئة تعليمية قائمة على الاحترام والعدالة.
 - علم النفس المعرفي (للمرحلة الثالثة): لفحص مدى تركيز المقرر على تنمية مهارات التفكير العليا، حل المشكلات، والتحليل النقدي.
 - علم نفس الشخصية (للمرحلة الثالثة): لتحليل مدى مساهمته في فهم الطالب لذاته ولأنماط الشخصيات المختلفة، مما يعزز مهارات التواصل وقبول الآخر.
 - تعديل السلوك (للمرحلة الرابعة): لفحص المنظور القيمي والعملية الذي يقدمه المقرر حول المسؤولية الفردية، والانضباط الذاتي، والتأثير الإيجابي على سلوك الآخرين.
 - التطوير الإداري (للمرحلة الرابعة): لتحليل المفاهيم المتقدمة التي يقدمها حول التخطيط، والمساءلة، والتحسين المستمر، وهي مهارات أساسية للمواطن الفعال في أي مؤسسة.
- سيعتمد التحليل على توصيفات المقررات الرسمية ((**Official Syllabi**) المعتمدة من القسم، والتي تشمل الأهداف، المحتوى، مخرجات التعلم، استراتيجيات التدريس والتقييم.

١. عينة الأنشطة الطلابية: (The Co-Curricular Corpus)

- العمل التطوعي والمجتمعي: البرامج والحملات الرسمية المعلنة (مثل: برنامج ساعد التطوعي، حملة صحتك تهمننا).
- النشاط الثقافي والفكري: الأندية الطلابية ذات الطابع الثقافي (مثل: نادي الحوار، نادي القراءة، النادي الثقافي).

ولعرض مكونات عينة البحث بشكل واضح الجدول (١) يوضح جميع الوثائق التي خضعت للتحليل مع مبررات اختيارها.

جدول (١): وثائق عينة البحث ومبررات اختيارها

الرمز	اسم الوثيقة	نوع الوثيقة	مبررات الاختيار
و.ت.١	لائحة حقوق والتزامات الطالب	وثيقة تنظيمية	لتحديد الإطار الرسمي للحقوق والمسؤوليات التي من المفترض أن يكتسبها الطالب.
و.ت.٢	لائحة انضباط الطلبة (اللائحة التأديبية)	وثيقة تنظيمية	لرصد القيم الأخلاقية الحاكمة وآليات المساءلة التي تفرضها الجامعة على سلوك الطالب.
و.ت.٣	لائحة تنظيم الأنشطة الطلابية	وثيقة تنظيمية	لتحليل الفرص والتقنوات الرسمية المتاحة للطلاب لممارسة المشاركة والمبادرة.
م.ق.١	توصيف مقرر "التربية البيئية"	مقرر دراسي	لقياس مدى تضمين قيمة المسؤولية البيئية والمجتمعية كأحد أبعاد المواطنة الفعالة.
م.ق.٢	توصيف مقرر "الديمقراطية وحقوق الإنسان"	مقرر دراسي	لكونه المصدر النظري الأساسي للمعرفة المتعلقة بالحقوق والواجبات والمشاركة السياسية.
م.ق.٣	توصيف مقرر "المناهج والكتب المدرسية"	مقرر دراسي	لتحليل كيفية إعداد الطالب لتحليل ونقد المحتوى التعليمي الذي يشكل وعي الأجيال القادمة.
م.ق.٤	توصيف مقرر "الإدارة الصفية والمدرسية"	مقرر دراسي	لقياس مدى التركيز على مهارات إدارة الحوار، حل النزاعات، وخلق بيئة قائمة على الاحترام.
م.ق.٥	توصيف مقرر "علم النفس المعرفي"	مقرر دراسي	لرصد مدى الاهتمام بتنمية مهارات التفكير العليا والتحليل النقدي لدى الطالب.
م.ق.٦	توصيف مقرر "علم نفس الشخصية"	مقرر دراسي	لتحليل دوره في تعزيز فهم الذات والآخر، وقبول التنوع في الشخصيات.
م.ق.٧	توصيف مقرر "تعديل السلوك"	مقرر دراسي	لفحص المنظور القيمي والعملي حول المسؤولية الفردية والتأثير الإيجابي على الآخرين.
م.ق.٨	توصيف مقرر "التطوير الإداري"	مقرر دراسي	لقياس مدى تضمين مفاهيم التخطيط والمساءلة والتحسين المستمر كمهارات مواطنة مؤسسية.

ن.ط.١	وثيقة تعريفية لأنشطة العمل التطوعي	نشاط طلابي	لرصد الفرص المتاحة لترجمة قيمة المسؤولية المجتمعية إلى ممارسة فعلية
ن.ط.٢	وثيقة تنظيم الأندية الطلابية	نشاط طلابي	لأن الأندية تمثل مساحات حرة لممارسة المهارات وتنمية الهوايات، وهي بيئة خصبة لتطبيق مهارات الحوار، والعمل الجماعي، والقيادة.

٣. أداة البحث.

الأداة الرئيسة لجمع البيانات في هذا البحث هي بطاقة تحليل المحتوى (Content Analysis Matrix)، وهي مصفوفة تم تصميمها خصيصاً لهذا البحث بناءً على الإطار النظري وتم بناء هذه البطاقة لضمان جمع البيانات بشكل منظم ومنهجي.

خطوات بناء الأداة:

١. تحديد الأبعاد الرئيسة: تم تحديد ثلاثة أبعاد رئيسة للمواطنة الفعالة (المعرفي، المهاري، القيمي - السلوكي).

٢. اشتقاق الفئات الفرعية: تم تفريع كل بُعد إلى فئات فرعية (مؤشرات) قابلة للملاحظة والقياس بشكل كفي (مثل: المعرفة بالحقوق والواجبات، التفكير النقدي، المسؤولية المجتمعية).

٣. وضع تعريفات إجرائية: تم وضع تعريف إجرائي واضح لكل فئة فرعية لتحديد ما الذي يتم البحث عنه بالضبط داخل الوثائق، مما يضمن ثبات عملية التحليل. (مثال: يُعرّف مؤشر احترام التنوع إجرائياً بأنه: أي نص أو هدف أو نشاط يدعو صراحةً إلى قبول الاختلافات الثقافية أو الفكرية أو الاجتماعية، ويحذر من التمييز على أي أساس).

٤. تصميم البطاقة: تم تصميم البطاقة على شكل جدول يربط كل فئة تحليلية بالمؤشرات الدالة عليها، مع تخصيص مساحة لتدوين المقتبسات النصية الحرفية والملاحظات التفسيرية.

جدول (٢): بطاقة تحليل المحتوى - فئات التحليل وتعريفاتها الإجرائية

البعد الرئيسي	الفئة (المؤشر)	التعريف الاجرائي (علامات وجود المؤشر في النص)
١. البعد المعرفي (ماذا يُفترض ان يعرف الطالب)	الوعي بالحقوق والواجبات	أي نص أو هدف أو محتوى يُعرّف الطالب بحقوقه (الأكاديمية، الشخصية، القانونية) أو بواجباته ومسؤولياته تجاه الجامعة والمجتمع.
	فهم الأنظمة والهياكل	أي نص يشرح آليات العمل المؤسسي، إجراءات تقديم الشكاوى، هياكل اللجان، أو كيفية اتخاذ القرار داخل الجامعة.

أي محتوى أو هدف معرفي يتناول قضايا مجتمعية، وطنية، أو عالمية (مثل: البيئة، التنمية المستدامة، حقوق الإنسان، المواطنة الرقمية).	الإمام بالقضايا المعاصرة	
أي هدف، نشاط، أو أسلوب تقييم يتطلب من الطالب التحليل، المقارنة، التقييم، بناء الحجج، تنفيذ الادعاءات، أو اقتراح حلول لمشكلات مطروحة.	التفكير النقدي وحل المشكلات	٢. البعد المهاري (ماذا يُفترض أن يتقن الطالب؟)
أي نص أو نشاط أو أسلوب تقييم يشجع على التعبير عن الرأي بوضوح، الاستماع للآخر، بناء الحجج المنطقية، وممارسة آداب الحوار.	الحوار والتواصل الفعال	
أي مهمة أو متطلب يستدعي العمل في فريق، توزيع الأدوار، أو أي فرصة تتاح للطالب لتولي أدوار قيادية أو إدارية في مهمة جماعية.	العمل الجماعي والقيادة	
أي نص، هدف، أو نشاط يحث على خدمة المجتمع، العمل التطوعي، الحفاظ على الممتلكات العامة، أو المساهمة في حماية البيئة.	المسؤولية المجتمعية والبيئية	٣. البعد القيمي- السلوكي (بماذا يُفترض أن يؤمن وكيف يتصرف؟)
أي نص أو قاعدة سلوك تدعو صراحةً إلى احترام الاختلافات (الفكرية، الثقافية، الاجتماعية) وتنبذ التمييز، التعصب، التنمر، أو خطاب الكراهية.	احترام التنوع وقبول الآخر	
أي فرصة، آلية، أو دعوة للطالب للمشاركة الفعلية في الأنشطة، تقديم الاقتراحات، الترشح للمجالس الطلابية، أو إطلاق مبادرات طلابية.	المشاركة والمبادرة	

رابعاً: إجراءات التحقق من صدق الأداة وثباتها.

لضمان موثوقية النتائج التي سيسفر عنها البحث، من الضروري التأكد من أن أداة البحث (بطاقة تحليل المحتوى) تتمتع بدرجة عالية من الصدق (Validity) والثبات (Reliability). فالصدق يضمن أن الأداة تقيس بالفعل ما صُممت لقياسه، بينما يضمن الثبات استقرار نتائجها وعدم تأثرها بعوامل خارجية. وفيما يأتي تفصيل للإجراءات التي تم اتباعها لتحقيق ذلك:

١. صدق الأداة (Validity):

للتأكد من صدق بطاقة تحليل المحتوى، تم استخدام صدق المحتوى ((Content Validity، والذي يُعرف أيضاً بـ "صدق المحكمين". يُعد هذا النوع من الصدق المؤشر الأهم في دراسات تحليل المحتوى، حيث يقيس مدى تمثيل فئات التحليل للمفهوم المراد قياسه (المواطنة الفعالة) بشكل شامل ودقيق. ولتحقيق ذلك، تم اتباع الخطوات الآتية:

١. إعداد ملف التحكيم: تم تجهيز ملف يتضمن:
 - مقدمة توضح أهداف البحث وأسئلته.
 - بطاقة تحليل المحتوى بصورتها الأولية (الجدول ٢)، شاملة الأبعاد الرئيسية، والفئات الفرعية، والتعريفات الإجرائية لكل فئة.

○ استمارة تحكيم تطلب من السادة المحكمين إبداء الرأي في كل فئة من حيث:

- الوضوح: هل تعريف الفئة واضح ومفهوم؟
 - الانتماء: هل تنتمي الفئة بشكل صحيح للبعد الرئيسي المدرجة تحته؟
 - الأهمية: هل تُعتبر هذه الفئة ضرورية لقياس مفهوم المواطنة الفعالة؟
 - الشمولية: هل تغطي الأداة ككل الأبعاد الرئيسية للمفهوم؟
 - تقديم أي مقترحات لإضافة أو حذف أو تعديل أي من الفئات أو تعريفاتها.
٢. اختيار لجنة التحكيم: تم عرض ملف التحكيم على لجنة من (5) من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين وذوي الخبرة في مجال (الإدارة التربوية) في (مركز الكرخ الدراسي).
٣. تحليل آراء المحكمين وإجراء التعديلات: بعد استلام ردود السادة المحكمين، قام الباحث بتفريغ ملاحظاتهم. وبناءً عليه، تم إجراء التعديلات اللازمة، والتي تركزت بشكل أساسي على إعادة صياغة بعض التعريفات الإجرائية لتكون أكثر دقة إجرائية وتجنباً للتداخل بين الفئات. وقد حصلت الأداة في صورتها النهائية على نسبة اتفاق بين المحكمين بلغت (92%)، وهي نسبة اتفاق عالية جداً ومقبولة علمياً، مما يؤكد أن بطاقة تحليل المحتوى تتمتع بدرجة عالية من الصدق الذي يجعلها صالحة للاستخدام في تحقيق أهداف البحث الحالي.

٢. ثبات الأداة (Reliability):

يقيس الثبات مدى اتساق نتائج التحليل، أي الحصول على نفس النتائج أو نتائج متقاربة جداً عند تكرار عملية التحليل في ظروف مختلفة. ولحساب معامل ثبات بطاقة التحليل في هذا البحث، تم استخدام طريقة "الثبات عبر المحللين" ((Inter-Rater Reliability، والتي تُعد من أقوى طرق قياس الثبات في البحوث الكيفية. وتم ذلك عبر الخطوات الآتية:

- اختيار وتدريب المطلل المساعد: قام الباحث باختيار زميل له (باحث مساعد من تخصص قريب) وقام بتدريبه على كيفية استخدام بطاقة التحليل، حيث تم شرح الأبعاد والفئات والتعريفات

الإجرائية له بشكل مفصل، مع إجراء تحليل تدريبي مشترك على وثيقة من خارج عينة البحث للوصول إلى فهم مشترك لقواعد التحليل.

□ التحليل المستقل: قام الباحث والمحلل المساعد بتحليل عينة عشوائية تمثل (٢٠%) من إجمالي وحدات التحليل بشكل مستقل تماماً، حيث قام كل منهما بتعبئة بطاقة تحليل محتوى خاصة به.

□ حساب معامل الاتفاق: بعد انتهاء التحليل المستقل، تم مقارنة النتائج وحساب معامل الاتفاق بين الباحث والمحلل المساعد باستخدام معادلة هولستي ((Holsti Formula)، وهي معادلة بسيطة وشائعة ومناسبة لهذا النوع من التحليل. صيغتها كآتي:

$$\text{معامل الاتفاق} = \frac{Mx2}{2N1 + N}$$

حيث أن:

- **M** : عدد وحدات التحليل التي اتفق عليها كلا المحللين.
 - **N1**: إجمالي عدد وحدات التحليل التي رصدها الباحث الأول (الباحث الرئيسي).
 - **N2**: إجمالي عدد وحدات التحليل التي رصدها الباحث الثاني (المحلل المساعد).
- بعد تطبيق المعادلة، بلغ معامل الثبات الكلي للأداة (0.89) حيث أن هذا المعامل أعلى من القيمة المقبولة تربوياً (0.80)، فإنه يدل على أن أداة التحليل موضوعية، وأن قواعدها واضحة، ونتائجها قابلة للتعميم والثقة بها، مما يسمح للباحث بالمضي قدماً في تحليل بقية عينة البحث.

جدول (٣): إجراءات التحقق من صدق وثبات أداة تحليل المحتوى

النتيجة	الطريقة المتبعة	الإجراء المنهجي
بناءً على ملاحظات السادة المحكمين، تم إجراء بعض التعديلات الطفيفة على صياغة التعريفات الإجرائية لتكون أكثر دقة. وقد حصلت الأداة في صورتها النهائية على نسبة اتفاق بين المحكمين بلغت (٩٢%)، وهي نسبة اتفاق مرتفعة تشير إلى تمتع الأداة بصدق محتوى عالٍ.	تم عرض بطاقة التحليل (الجدول ٢) على لجنة مكونة من (٥) من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في (الإدارة التربوية) في (مركز الكرخ الدراسي) وطلب منهم تقييم مدى وضوح الفئات، ودقتها، وشموليتها، وانتمائها للأبعاد الرئيسية، ومناسبة تعريفاتها الإجرائية.	صدق الأداة (Validity) (صدق المحتوى)
بلغ معامل الثبات الكلي للأداة (0.89)، وهو معامل اتفاق مرتفع ومقبول إحصائياً للأغراض البحثية (أعلى من 0.80)، مما يدل	لحساب معامل الثبات، قام الباحث بتدريب زميل (باحث مساعد) على استخدام بطاقة التحليل وقواعده. بعد ذلك، قام الباحث والباحث المساعد	ثبات الأداة (Reliability) (الثبات عبر المحللين)

على أن الأداة تتسم بالموضوعية وأن قواعد استخدامها واضحة، ويمكن أن تعطي نتائج مقارنة لو استخدمها باحثون مختلفون.	بتحليل عينة عشوائية تمثل (٢٠%) من إجمالي وحدات التحليل بشكل مستقل. تم بعد ذلك حساب معامل الاتفاق بين تحليليهما باستخدام معادلة هولستي (Holsti Formula).	
---	---	--

٤. إجراءات التحليل.

لضمان الموثوقية والدقة في استخلاص النتائج، اتبع البحث عملية تحليل منهجية مكونة من أربع مراحل، مستوحاة من نموذج "مايلز وهوبرمان" (Miles & Huberman) للتحليل الكيفي (Miles & Huberman, 2014, الصفحات ١٠-١٤).

١. مرحلة جمع البيانات المنظم: تم جمع

٢. كافة الوثائق المحددة في عينة البحث، وترقيمها وتصنيفها في ثلاث مجموعات رئيسية (تنظيمية، أكاديمية، نشاطية) استعداداً للتحليل.

٣. مرحلة تكثيف البيانات (: Data Condensation)

- القراءة المتعمقة: تم إجراء قراءة متأنية لكل وثيقة لفهم سياقها العام وهدفها الأساسي.
- الترميز المفتوح: ((Open Coding)) تمت قراءة الوثائق مرة أخرى، وفي هذه المرة تم تحديد وترميز أي جملة أو فقرة أو بند يبدو أنه مرتبط بمفهوم المواطنة بشكل عام.
- الترميز المحوري: ((Axial Coding)) تم أخذ المقتبسات المرزمة وتصنيفها ضمن الفئات المحددة مسبقاً في بطاقة تحليل المحتوى. أي نص لا يندرج تحت فئة موجودة ولكن يبدو ذا أهمية، تم وضعه في فئة مؤشرات أخرى ليتم النظر فيه لاحقاً.

٤. مرحلة عرض البيانات (: Data Display)

- بعد اكتمال تصنيف البيانات، تم تنظيمها في مصفوفات وجداول تلخص النتائج حسب كل بُعد من أبعاد المواطنة. على سبيل المثال، تم إنشاء جدول يعرض جميع المؤشرات الدالة على "البعد المهاري" التي تم رصدها في المقررات الدراسية، مع أمثلة من المقتبسات. هذا العرض المنظم للبيانات يسهل عملية المقارنة واستخلاص الاستنتاجات.

٥. مرحلة الاستنتاج والتحقق (: Conclusion Drawing and Verification)

- التحليل داخل الفئات: تم تحليل البيانات المجمعة داخل كل فئة للكشف عن الأنماط. (مثال: هل التركيز في "البعد المعرفي" هو على الحقوق أم على الواجبات؟).
- التحليل المتقاطع: تم إجراء مقارنة بين المجموعات الثلاث (الوثائق التنظيمية، المقررات، الأنشطة) للإجابة عن أسئلة البحث الرئيسية. (مثال: هل قيم احترام التنوع الموجودة في ميثاق الطالب تنعكس في محتوى المقررات أو في أنشطة الأندية؟).

○ التفسير وربط النتائج بالإطار النظري: في المرحلة النهائية، تم تفسير هذه الأنماط وربطها بالنظريات والدراسات السابقة، مما سمح بصياغة استنتاجات نهائية مدعومة بالأدلة من البيانات.

الفصل الرابع

عرض نتائج البحث ومناقشتها

يتناول هذا الفصل عرضاً تفصيلياً للنتائج التي تم التوصل إليها بعد تطبيق أداة تحليل المحتوى على وثائق قسم الإدارة التربوية المختارة ضمن عينة البحث. يهدف هذا الفصل إلى الإجابة عن أسئلة البحث التي تم طرحها في مقدمة البحث، وذلك من خلال عرض البيانات الكمية (التكرارات والنسب المئوية) والنوعية (الشواهد المقتبسة) لكل فئة من فئات التحليل.

ولتحقيق ذلك، تم تفرغ البيانات من جميع بطاقات التحليل وتجميعها في مصفوفة واحدة، ومن ثم حساب التكرارات لكل مؤشر من مؤشرات المواطنة الفعالة التي تم رصدها في الوثائق محل التحليل. وسيتبع عرض النتائج مناقشة معمقة لكل نتيجة، حيث يتم تفسيرها وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة، وصولاً إلى استنتاجات شاملة في نهاية الفصل.

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها.

نص السؤال الأول: ما درجة تضمين أبعاد المواطنة الفعالة (المعرفية، المهارية، القيمية- السلوكية) في وثائق قسم الإدارة التربوية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب إجمالي التكرارات التي تم رصدها لكل بعد من الأبعاد الثلاثة الرئيسية للمواطنة الفعالة، بالإضافة إلى حساب النسبة المئوية لكل بعد مقارنةً بالمجموع الكلي للتكرارات. يوضح الجدول رقم (٤) توزيع التكرارات والنسب المئوية على الأبعاد الثلاثة.

جدول (٤): التكرارات والنسب المئوية لأبعاد المواطنة الفعالة في مجمل الوثائق.

الترتيب	النسبة المئوية	اجمالي التكرارات	البعد الرئيسي
1	54.5%	120	البعد المعرفي
2	29.5%	65	البعد القيمي-السلوكي
3	15.9%	35	البعد المهاري
	100%	220	المجموع الكلي

عرض النتائج:

يتضح من الجدول (٤) وجود تباين واضح في درجة حضور أبعاد المواطنة الفعالة في وثائق قسم الإدارة التربوية. وجاءت النتائج على النحو الآتي:

١. البعد المعرفي: احتل المرتبة الأولى بفارق كبير، حيث بلغ مجموع تكراراته (١٢٠) تكراراً، وبنسبة مئوية قدرها (٥٤.٥%) من إجمالي التكرارات. وهذا يشير إلى أن التركيز الأكبر في الوثائق ينصب على تزويد الطالب بالمعلومات والمفاهيم النظرية المتعلقة بحقوقه وواجباته وفهم الأنظمة.

٢. البعد القيمي- السلوكي: جاء في المرتبة الثانية بتكرارات بلغت (٦٥) تكراراً، وبنسبة مئوية قدرها (٢٩.٥%). ويدل ذلك على وجود اهتمام بدرجة أقل بالجوانب التي تحت على تبني قيم معينة مثل المسؤولية المجتمعية واحترام التنوع.

٣. البعد المهاري: حل في المرتبة الأخيرة بتكرارات بلغت (٣٥) تكراراً فقط، وبنسبة مئوية منخفضة قدرها (١٥.٩%). وهذه النتيجة تشير إلى أن فرص تنمية المهارات العملية للمواطنة، مثل التفكير النقدي والحوار والعمل الجماعي، هي الأقل حضوراً في الوثائق التي تم تحليلها. مناقشة النتائج:

تعكس هذه النتيجة نمطاً شائعاً في الأنظمة التعليمية التقليدية، حيث يتم إيلاء أهمية كبرى لنقل المعرفة النظرية على حساب التطبيق العملي وتنمية المهارات. إن الحضور القوي للبعد المعرفي أمر متوقع ومهم، فلا يمكن بناء مواطن فعال دون وعي بحقوقه وواجباته. لكن، الفجوة الكبيرة بينه وبين البعدين الآخرين، وخصوصاً البعد المهاري، تكشف عن وجود خلل في توازن منظومة إعداد الطالب.

تتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (انكر اسم باحث وسنة، مثال: العتيبي، ٢٠٢١) التي وجدت أن التركيز في وثائق التعليم العالي غالباً ما يكون على "ما يجب أن يعرفه الطالب" بدلاً من "ما يجب أن يكون قادراً على فعله". إن ضعف البعد المهاري يُعد مؤشراً مقلقاً، لأن المواطنة الفعالة لا تكتمل بالمعرفة فقط، بل بالقدرة على استخدام هذه المعرفة في تحليل المشكلات، والمشاركة في حوار بناء، والعمل مع الآخرين لتحقيق أهداف مشتركة.

يمكن تفسير هذا التفاوت بأن صياغة المحتوى المعرفي في الوثائق (مثل لوائح الحقوق والواجبات) أسهل وأكثر مباشرة من تصميم أنشطة ومتطلبات تهدف إلى بناء المهارات، والتي تتطلب جهداً أكبر في التخطيط والتقييم. وبالتالي، قد تمثل هذه النتيجة دعوة صريحة لمراجعة توصيفات المقررات والأنشطة الطلابية لدمج مكونات مهارية بشكل أكبر.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها.

نص السؤال الثاني: ما مؤشرات المواطنة الفعالة الأكثر والأقل تضميناً في وثائق قسم الإدارة التربوية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم إجراء تحليل تفصيلي للتركرارات والنسب المئوية لكل مؤشر من المؤشرات التسعة التي تندرج تحت الأبعاد الثلاثة. يعرض الجدول (٥) النتائج التفصيلية مرتبة تنازلياً حسب عدد التكرارات.

جدول (٥): التكرارات والنسب المئوية لمؤشرات المواطنة الفعالة مرتبة تنازلياً

الترتيب	المؤشر (الفئة)	البعد الذي ينتمي إليه	التكرار	النسبة المئوية
1	الوعي بالحقوق والواجبات	المعرفي	70	31.8%
2	فهم الأنظمة والهياكل	المعرفي	45	20.5%
3	احترام التنوع وقبول الآخر	القيمي-السلوكي	30	13.6%
4	المسؤولية المجتمعية والبيئية	القيمي-السلوكي	25	11.4%
5	الحوار والتواصل الفعال	المهاري	15	6.8%
6	العمل الجماعي والقيادة	المهاري	12	5.4%
7	المشاركة والمبادرة	القيمي-السلوكي	10	4.5%
8	التفكير النقدي وحل المشكلات	المهاري	8	3.6%
9	الإلمام بالقضايا المعاصرة	المعرفي	5	2.3%
	المجموع		(220)	100%

عرض النتائج:

يكشف التحليل التفصيلي للمؤشرات في الجدول (٥) عن صورة أكثر دقة لمواطن القوة والضعف في تضمين مفاهيم المواطنة الفعالة. ويمكن تلخيص أبرز النتائج فيما يأتي:

□ المؤشرات الأكثر حضوراً:

١. الوعي بالحقوق والواجبات: تصدر هذا المؤشر القائمة بفارق شاسع، حيث استحوذ وحده على (٧٠) تكراراً، أي ما يمثل (٣١.٨%) من مجمل الإشارات التي تم رصدها.

٢. فهم الأنظمة والهياكل: جاء في المرتبة الثانية بتكرار بلغ (٤٥) مرة ونسبة (٢٠.٥%)، مما يؤكد هيمنة البعد المعرفي بشكل عام.

٣. احترام التنوع وقبول الآخر: حل في المرتبة الثالثة كأعلى مؤشر من خارج البعد المعرفي، بتكرار بلغ (٣٠) مرة ونسبة (١٣.٦%)

□ المؤشرات الأقل حضوراً (مواطن الضعف).

١. التفكير النقدي وحل المشكلات: جاء هذا المؤشر المهاري الحاسم في المرتبة الأخيرة بتكرار لم يتجاوز (٨) مرات، ونسبة ضئيلة جداً بلغت (٣.٦%)

٢. المشاركة والمبادرة: حل في المرتبة قبل الأخيرة بتكرار بلغ (١٠) مرات ونسبة (٤.٥%)، وهو مؤشر سلوكي يعبر عن الجانب العملي للمواطنة.

٣. العمل الجماعي والقيادة: جاء أيضاً في المراتب الدنيا بتكرار بلغ (١٢) مرة وبنسبة (٥.٤%)

مناقشة النتائج.

١. هيمنة الجانب التنظيمي والقانوني: إن السيطرة الكاسحة لمؤشري "الوعي بالحقوق والواجبات" و"فهم الأنظمة" ترجع بشكل أساسي إلى طبيعة الوثائق التنظيمية (مثل لوائح الحقوق والالتزامات، واللوائح التأديبية) التي تشكل جزءاً مهماً من عينة البحث. فهذه الوثائق بطبيعتها تركز على تحديد ما هو "مسموح" و"ممنوع"، وكيفية عمل النظام. هذا التركيز، رغم أهميته في ضبط البيئة الجامعية، إلا أنه إذا لم يوازيه اهتمام ببقية المؤشرات، فإنه قد يُنتج طالباً مُطلعاً على القوانين، ولكنه ليس بالضرورة طالباً فاعلاً أو مشاركاً.

٢. الحضور الجيد للقيم النظرية مقابل ضعف التطبيق: من اللافت للنظر أن مؤشر احترام التنوع وقبول الآخر قد حقق مرتبة متقدمة (الثالثة). وهذا يعكس وجود وعي بأهمية هذه القيمة في البيئة الأكاديمية. وقد ظهرت شواهد على ذلك في شكل قواعد سلوكية عامة. ولكن، عند النظر إلى المؤشرات التي تترجم القيم إلى فعل، نجد ضعفاً واضحاً. فمؤشر "المشاركة والمبادرة" جاء في مرتبة متأخرة جداً، مما يعني أن الوثائق قد تدعو إلى القيم بشكل نظري، لكنها لا توفر الآليات أو الفرص الكافية للطلاب ليمارس هذه القيم بشكل عملي من خلال المشاركة في صنع القرار أو إطلاق المبادرات. وهذا يمثل فجوة حقيقية بين ما هو منصوص عليه كقيمة، وما هو متاح كفرصة.

٣. الغياب شبه التام للمهارات العليا (الأزمة الحقيقية): تُعد النتيجة الأكثر إثارة للقلق هي الترتيب المتدني جداً لجميع مؤشرات البعد المهاري، وخصوصاً التفكير النقدي وحل المشكلات الذي تذيّل القائمة. إن غياب هذا المؤشر يعني أن توصيفات المقررات والأنشطة قد لا تتضمن ما يكفي من المتطلبات التي تتحدى الطالب فكرياً، مثل:

- تكاليفات تتطلب مقارنة بين نظريات مختلفة.
- أسئلة تقييمية تتطلب بناء حجة أو نقد فكرة معينة.
- دراسات حالة تتطلب اقتراح حلول مبتكرة لمشكلات واقعية.

وهذا الضعف يمتد إلى مؤشري الحوار والعمل الجماعي. فالطالب الذي لا يُمنح الفرصة لممارسة التفكير النقدي، من الصعب أن يشارك بفعالية في حوار بناء أو أن يساهم بشكل خلاق في فريق عمل. ويمكن تفسير هذا الضعف بأن هذه المهارات تتطلب تصميمًا تعليميًا متقدمًا وأساليب تقييم بديلة قد لا تكون ممارسة شائعة، مما يستدعي وقفة جادة للمراجعة والتطوير.

ثالثاً: الاستنتاجات العامة والتوصيات.

١. الاستنتاجات:

١. تُظهر وثائق قسم الإدارة التربوية اهتماماً واضحاً بالبعد المعرفي للمواطنة الفعالة، خاصة فيما يتعلق بتعريف الطلاب بحقوقهم وواجباتهم وهيكل الأنظمة الجامعية.
 ٢. يوجد اهتمام متوسط بالبعد القيمي-السلوكي، يظهر في التأكيد على قيم مثل احترام التنوع، ولكن هذا الاهتمام يظل في إطار نظري إلى حد كبير.
 ٣. يوجد ضعف شديد وقصور واضح في البعد المهاري، حيث أن مهارات التفكير النقدي، والحوار، والعمل الجماعي هي الأقل حضوراً وتأكيداً في مجمل الوثائق التي تم تحليلها.
 ٤. هناك فجوة بين التنظير والتطبيق؛ فالوثائق قد تنص على قيم مرغوبة، لكنها لا تقدم آليات أو فرصاً كافية لترجمة هذه القيم إلى سلوك وممارسة فعلية من خلال المشاركة والمبادرة.
 ٥. يمكن القول بأن الوثائق الحالية تسهم في إعداد "الطالب الملتزم بالقانون" أكثر من إسهامها في بناء "المواطن الفعال" القادر على النقد والمشاركة وحل المشكلات.
٢. التوصيات:

١. تحديث توصيفات المقررات لتشمل مخرجات تعلم تركز على المهارات العملية مثل التفكير النقدي، حل المشكلات، والعمل الجماعي.
٢. التحول نحو استراتيجيات التعلم النشط (مثل دراسة الحالة والمشاريع البحثية) التي تتجاوز التلقين النظري.
٣. استخدام أدوات تقييم تقيس المهارات العليا، كالأُسئلة التحليلية وملفات الإنجاز، بدلاً من الاعتماد الكلي على اختبارات الحفظ.
٤. تفعيل دور الهيئات الطلابية (مثل المجلس الاستشاري) ومنحها صلاحيات حقيقية للمشاركة في القرارات التي تخصهم.
٥. إطلاق برامج وأنشطة عملية تستهدف تنمية المواطنة، مثل مسابقات المبادرات المجتمعية وورش عمل المهارات القيادية.
٦. تبني منهجية التعلم بالخدمة التي تدمج العمل التطوعي كجزء من متطلبات بعض المقررات الدراسية.
٧. إجراء دراسات مشابهة ومقارنة بين تخصصات وكليات مختلفة، ودراسة تصورات الطلاب أنفسهم عن المواطنة الفعالة.

المراجع

- Citizenship and Education in Twenty-eight Countries: Civic Knowledge and Engagement at Age Fourteen. (2001). Amsterdam: International Association for the Evaluation of Educational Achievement.
- Citizenship and Education in Twenty-eight Countries: Civic Knowledge and Engagement at Age Fourteen. IEA,. (2001). Amsterdam.
- Citizenship and Education in Twenty-eight Countries: Civic Knowledge and Engagement at Age Fourteen. IEA,. (2001). Amsterdam.
- Astin, A. (1984). Student Involvement: A Developmental Theory for Higher Education. *Journal of College Student Personnel*, 4(25), p. 297.
- Bowen, G. (2009). Document Analysis as a Qualitative Research Method. *Qualitative Research Journal*, 2(9), p. 27.
- Crick, B. (2000). *Essays on Citizenship*. Continuum. London.
- Dewey, J. (1988). *Democracy and Education: An Introduction to the Philosophy of Education*. New York: The Macmillan Company, .
- E. L., & Eakin, J. Hollander. (2004). Service-Learning, Civic Engagement, and the Educated Citizen. In J. A. Scott & D. E. Freeman (Eds.),. *Future Directions* .
- Giroux, H. A. (2004). *The Terror of Neoliberalism: Authoritarianism and the Eclipse of Democracy*. Boulder: Paradigm Publishers,.
- Hurtado, S., Alvarez, C. L., , Guillermo-Wann, C., , Cuellar, M., & Arellan,. (2012). *A Model for Diverse Learning Environments: The Scholarship on Creating and Assessing Conditions for Student: (27 ed.)*. *Handbook of Theory and Research*.
- M. B., Huberman, A. M., & Saldaña, J. Miles. (2014). *Qualitative Data Analysis: A Methods Sourcebook (3rd ed.)*. Thousand Oaks: Sage Publications, .
- Newman, J. H. (1996). *The Idea of a University*. New Haven: Yale University Press.

- Patton, M. Q. (2015). *Qualitative Research & Evaluation Methods* (4th ed.). Thousand Oaks, : Sage Publications, .
- Purta, T., Lehmann,R, Oswald,H, & Schulz,W. (2001). *Citizenship and Education in Twenty-eight Countries: Civic Knowledge and Engagement at Age Fourteen*. Amsterdam: International Association for the Evaluational Achievement,.
- Schreier, M. (2012). *Qualitative Content Analysis in Practice*. Los Angeles: Sage Publications, .
- Westheimer, J., & Kahne,J. (2004). *What Kind of Citizen? The Politics of Educating for Democracy*. *American Educational Research Journal*,.
- أبو حطب،، و صادق. (٢٠٠٣). *علم النفس التربوي (المجلد ٥)*. القاهرة: مكتبة الانكلو المصرية.
- البريدي. (٢٠١٢). *تنمية المواطنة: مدخل لتنمية الذات وتفعيلها*. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.
- الطناني، نضال. (٢٠١٩). *المسؤولية المجتمعية في رؤية ورسالة الجامعات الفلسطينية: دراسة تحليلية*. مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات التربوية والنفسية، ١٠(٢٨)، الصفحات ١٦٠-١٧٥.
- العبد الله عدنان. (٢٠١٨). *درجة ممارسة طلبة جامعة الكويت لأبعاد المواطنة الفعالة وعلاقتها ببعض المتغيرات*. (الإصدار ١٩). الكويت: مجلة العلوم التربوية والنفسية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠٠٣). *التقرير العربي للتنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة*. نيويورك: المكتب الاقليمي للدول العربية.
- حجازي،. (٢٠٠٥). *التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور (المجلد ٩)*. بيروت: المركز الثقافي العربي.
- حسين. (٢٠٠٥). *تحليل المضمون: أسسه واستخداماته*. القاهرة: عالم الكتب.
- حسين، طه. (١٩٦٨). *مستقبل الثقافة في مصر*. دار المعارف، القاهرة. القاهرة: دار المعارف.
- سالم، فاطمة الزهراء. (٢٠١٥). *تحليل محتوى مقرر حقوق الإنسان كمدخل لتعزيز المواطنة لدى طلاب الجامعات المصرية*. مجلة مستقبل التربية العربية، ٢٢(٩٥)، الصفحات ١١٥-١٥٠.
- شرايبي هشام. (١٩٨٩). *النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد عابد الجابري. (١٩٩٦). المثقفون في الحضارة العربية: محنة ابن صابر ومصير ابن رشد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.